

# مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٠٣**

الاثنين، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد دلا سابليير | (فرنسا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد شركن |
| | الأرجنتين | السيد ميورال |
| | بيرو | السيد بيرييرا بلاسنثيا |
| | جمهورية تترانيا المتحدة | السيد مانونغي |
| | الدانمرك | السيدة لوي |
| | سلوفاكيا | السيد ملينار |
| | الصين | السيد ليو زنمين |
| | غانا | نانا إفاه – أبنتنغ |
| | قطر | السيد النصر |
| | الكونغو | السيد إيكوبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير إمير جونز باري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بولتون |
| | اليابان | السيد أوشيما |
| | اليونان | السيد فاسيلاكيس |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة (S/2006/596)



06-45040 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الحالة في الشرق الأوسط**

**رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة (S/2006/596)**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَيْ إسرائيل ولبنان، يطلبان فيهما دعوهما إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعداً على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): باسم أعضاء المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد طارق متري، وزير الثقافة ووزير الخارجية في لبنان بالوكالة.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد متري (لبنان) مقعداً على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة، والتي ستصدر كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2006/596.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد طارق متري، وزير الثقافة ووزير الخارجية بالوكالة في لبنان.

**السيد متري** (لبنان) (تكلم بالانكليزية): جئت من بيروت حاملاً صور الرعب وصيحات الأسى، وأيضاً الغضب والأمل من شعب لبنان. وكلي ثقة بأن أعضاء المجلس لن يشاهدوا صوراً مما رأيناه ثم ينصرفوا عنا، أو يسمعوا ما سمعناه ثم يصموا آذانهم.

واسمحوا لي أن استهل بياني بكلمة تقدير لكل الجهود المبذولة التي أدت بالأمس إلى اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2006/35). وأود أن أشيد بجهودكم، سيدي الرئيس، كما أثني على جهود الأمين العام الذي أشاطره تأكيده على أن سلطة مجلس الأمن وهيبته على المحك.

وإذ أعرب عن التقدير لجهود الأمس، فقد جئت إلى هنا للتأكيد بكل قوة على مطالبة الحكومة اللبنانية بوقف فوري وشامل لإطلاق النار. فالهجمات مستمرة بلا هوادة، ولا بد أن تتوقف.

وجئت أيضاً للمطالبة ببدء عملية تحقيق دولي فيما يتعلق بجريمة قانا، قانا ٢، حيث ارتكبت مذبحة هناك في عام ١٩٩٦. وأنا على يقين من أن الكثيرين من أصحاب الذاكرة القوية منا سيذكرون مذبحة عام ١٩٩٦ التي وقعت خلال عملية عناقيد الغضب.

وأعتقد أن الحقائق أصبحت الآن معروفة لنا جميعا. فعشرات المسنين والمعوقين والأطفال والنساء كانوا مختبئين في قبو مترل تحت الإنشاء. وقامت طائرة نفاثة إسرائيلية بقصف المبنى بقنبلتين، مما أسفر عن مقتل ٦٢ شخصا، من بينهم ٣٥ طفلا، دُفنوا تحت الأنقاض.

لقد غادرت بلدي وهو يلبس ثوب الحداد ويستنكر ما يعتبره جميع اللبنانيين – ولا أقول معظم اللبنانيين، بل كل اللبنانيين – عقابا جماعيا لا مبرر له – وليس هناك من مبرر لأي عقاب جماعي – يُفرض على السكان المدنيين. وإراقة دماء الأطفال في قانا تستحق أكثر، وأكثر بكثير، من عبارات الأسف.

واسمحوا لي أن أقول إن البعض منا قد سئموا من الإصغاء إلى خطاب من نوع يدعي حقا زائفا في الدفاع عن النفس. وسمعنا إلى حد الغثيان أن أخطاء تُرتكب في الحروب. وهذا صحيح. ولكن كم من الأخطاء ارتكبت إسرائيل في حق شعبي في ١٩٦٩ وفي ١٩٧٨ وفي ١٩٨٢ وفي ١٩٩٣ وفي ١٩٩٦ وفي ١٩٩٩؛ وكم من الأخطاء تُرتكب الآن؟ وعندما تكون الأخطاء نمطا للسلوك فإنها تستحق اسما آخر: وتصبح مؤهلة لأن توصف بالجرائم.

واستمعنا جميعا المرة بعد المرة بعد المرة إلى التبرير الذي يُساق بأن المقاتلين موجودون وسط السكان المدنيين. ولا أود أن أجادل حول هذا التبرير، بخلاف قولي إنه انتهاك صارخ للقانون الدولي. فالبروتوكول الأول لعام ١٩٧٧، لاتفاقيات جنيف يعلن صراحة وبشكل قاطع في المادة ٥٠، أنه:

> ”لا يجرد السكان المدنيين من صفتهم المدنية وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين“.

ومذبحة قانا جريمة ضد المدنيين، بغض النظر عما يُساق من ذرائع، وبغض النظر عما يُقدم من مبررات.

يجب أن تتوقف أعمال القتل. وقد شهدنا أعمال عدوان إسرائيلية تُرتكب سابقا ضد لبنان. وأعتقد أن جميع أعضاء مجلس الأمن يدركون أن أيا من تلك الأعمال لم يحقق هدفه المعلن. وعدوان اليوم ينبغي أن يكون آخرها.

إن العودة إلى ما كان عليه الوضع في السابق لن تكون مجدية. ولهذا السبب بالذات، أناشد جميع أعضاء مجلس الأمن، باسم شعب لبنان، أن يساعدونا على وضع نهاية لهذه المأساة الإنسانية. وحكومة لبنان تؤمن إيمانا راسخا بأن ذلك يمكن تحقيقه على النحو التالي.

وهنا سأقرأ نصا أقره مجلس الوزراء، وهو يدعو إلى

> ”... وقف فوري وشامل لإطلاق النار، وإعلان اتفاق بشأن المسائل الآتية:
>
> ”القيام بالإفراج عن السجناء والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين، عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية؛
>
> ”انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق، وعودة المشردين إلى قراهم؛
>
> ”التزام من مجلس الأمن بوضع مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت ولاية الأمم المتحدة إلى أن تُحسم بالكامل مسألة ترسيم الحدود وسيادة لبنان عليهما. وستكون تلك المنطقة أثناء وجودها تحت وصاية الأمم المتحدة متاحة لدخول اللبنانيين من أصحاب الممتلكات هناك.
>
> ”وفضلا عن ذلك، تسلّم إسرائيل للأمم المتحدة جميع خرائط الألغام الأرضية المتبقية في جنوب لبنان؛
>
> ”تبسط الحكومة اللبنانية سلطتها على أراضيها من خلال قواتها المسلحة الشرعية، بحيث لن تكون هناك أي أسلحة أو سلطة عدا ما يخص الدولة اللبنانية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الطائف للمصالحة الوطنية؛

”تُستكمل القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة والعاملة في جنوب لبنان وتُعزز من حيث أعدادها ومعداتها وولايتها ونطاق عملياتها حسبما تتطلبه الحاجة، حتى تضطلع بالأعمال الإنسانية الطارئة وأعمال الإغاثة، وتضمن الاستقرار والأمن في الجنوب، لتمكين الفارين من ديارهم من العودة إليها؛

”تتخذ الأمم المتحدة، بالتعاون مع الأطراف المعنية، التدابير اللازمة لاستئناف تنفيذ اتفاق الهدنة الموقع من جانب لبنان وإسرائيل في عام ١٩٤٩، وكفالة التقيد بأحكام ذلك الاتفاق، فضلا عن استكشاف إمكانية إدخال تعديلات على الأحكام المذكورة أو تطويرها حسب الاقتضاء؛

”يلتزم المجتمع الدولي بدعم لبنان على جميع المستويات، ومساعدته على مواجهة العبء الهائل الناجم عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي نُكب بها بلدنا، وخاصة في ميادين الإغاثة والإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني“.

وأعتقد أن الأعضاء سيتفقون معي على أننا مدينون لشعبنا بإيجاد مخرج مشرف من هذه الحرب. وندين لشعبنا بالتوصل، بدعم من المجلس، إلى حل لا يدع مجالا لمزيد من الدمار، ويساعدنا على إعادة بناء أمتنا – وهي أمة كنا نعكف على إعادة بنائها وإعمارها، وخصوصا خلال السنة الماضية.

كثيرا ما يُقال لنا إن لبنان يتسم في حد ذاته بشيء من المغزى والأهمية، لما يمثله ولما هو عليه: بلد سمته التعددية والتنوع والتسامح. ولذلك، لا ينبغي أن نكون ساحة معركة لأي حروب لخدمة مصالح الآخرين. ولا ينبغي أن يكون لبنان ميدانا لحروب الآخرين.

لقد جئت إلى مجلس الأمن باسم الحكومة اللبنانية على أمل أن تسمعوني. جئت لأنادي عاليا بحق شعبي في الحياة وحقه في العيش بكرامة. إننا لن نفرط في قضيتنا العادلة، وفي لحظة كهذه، نجدد تأكيد وحدتنا كشعب. والشعب اللبناني في خضم المآسي، كالتي شهدناها بالأمس، أصبح موحدا أكثر من أي وقت مضى. ومن خلال تلك الوحدة نأمل في أن نتمكن من التغلب على الحروب. وقد تغلب بلدنا على الكثير من الحروب والدمار على مر الأعوام التي أشرت إليها، وقبل ذلك على مر العصور. وسننهض من جديد.

فليكن ذلك خيار المجلس أيضا. ولا ينبغي له أن يسمح للحرب والدمار والكراهية أن تسود.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد غيلرمان** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): حيث أن اليوم هو آخر أيام رئاستكم، السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا لإدارتكم المقتدرة والنزيهة خلال شهر تموز/يوليو.

لقد استمعنا إلى بيان عاطفي وبليغ، وأعتقد أنه صريح للغاية، من ممثل لبنان. وأود أن أكرر بعض العبارات التي قالها والتي أتفق معها تماما وتتفق معها إسرائيل تماما.

لقد بدأ بالقول إنه جاء إلى هنا وهو يشعر بالغضب والأمل. وتابع قائلا بأننا لا ينبغي أن نعود، أو أن تكون هناك عودة إلى الوضع القائم من قبل. وقال أيضا إن لبنان هو بلد التعدد والتنوع والتسامح. وقال أيضا إن لبنان لا ينبغي أن يكون أبدا ساحة لحروب الآخرين. وجدد التأكيد على رغبة لبنان وحلمه وحقه في أن يعيش بكرامة، وردد ذلك أكثر من مرة.

وأود التأكيد بشكل قاطع أنني أتفق مع كل واحدة من تلك العبارات. إن إسرائيل ليس لها أي خصام مع لبنان. وليست لها معركة مع لبنان. وإسرائيل ليست في حرب مع لبنان.

وقد أشار الوزير مرارا إلى إجراءات إسرائيل السابقة ضد لبنان. ولكنه أخفق في توضيح أسباب تلك العمليات. ولم يكن لإسرائيل أبدا في تاريخها أي ادعاءات في لبنان أو فيما يتعلق بسيادته أو أراضيه أو حقه في أن يعيش في منطقتنا كدولة حرة ونشطة وحيوية ومزدهرة. وقد أُجبرت إسرائيل مرارا وتكرارا على أن تتخذ إجراءات ليس ضد لبنان، بل ضد القوات والقوى الفظيعة التي سمح لنفسه أن يكون رهينة لها. لقد سمح لبنان لنفسه بكل أسف وأسى أن تتم السيطرة عليه مرة تلو أخرى من جانب طغاة في الشمال، ولا سيما سورية، التي ما زالت تعتبر لبنان جنوب سورية، ولم تعمل أبدا على ترسيم حدودها مع لبنان، ولم تكن لها أبدا سفارة في بيروت، ولم تسمح للبنان أن تكون له سفارة في دمشق. وسمح لبنان لنفسه أن يؤخذ رهينة بأيدي إرهابيين من أسوأ الأنواع، كمنظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات، وحزب الله في التسعينيات.

وأود أن أسأل الوزير بكل إخلاص وإنصاف: متى سيأخذ لبنان أخيرا مصيره بيديه؟ إن سلسلة المآسي وحالات البؤس لا تنفع كسياسة أو في العمل السياسي السليم. وسنحت للبنان الفرص العديدة لأن يكون سيدا وأن يؤكد سيادته وأن يمسك بزمام مصيره بنفسه على الأقل خلال السنوات القليلة الماضية. وسنحت له الفرصة قبل ست سنوات، عندما غادرته إسرائيل بالكامل، الأمر الذي صادق عليه هذا المجلس فيما يتعلق بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وكان للبنان الخيار أن يعود كما كان بلدا نابضا بالحياة، جميلا، محبا للمرح والأعمال التجارية والثقافة، أو أن يسمح لنفسه بأن يكون مركزا للإرهاب ونقطة انطلاق لشن الهجمات ضد إسرائيل. ومن المحزن والمؤسف لإسرائيل وللمنطقة وللبنانيين أنه اختار الخيار الأخير.

وسنحت الفرصة للبنان مرة أخرى بعد أن قام هذا المجلس بشكل درامي وعملي وغير مسبوق باعتماد القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي أدى إلى خروج السوريين من لبنان على الأقل بشكل جزئي. ومرة أخرى كانت هناك فرصة للبنان أن يؤكد سيادته، وأن ينشر قواته ويتخلص من الغول الذي سمح له أن يسيطر عليه ويأخذه رهينة. ومرة أخرى لم يفعل لبنان ذلك.

لماذا توجد إسرائيل في لبنان اليوم؟ لقد تركت إسرائيل كل شبر من لبنان. وإسرائيل موجودة هناك ليس إلا لحماية نفسها ضد عمل من أعمال الحرب الصارخة، وخطف جنودها، وقصف مدنها وبلداتها بآلاف الصواريخ، التي هي جزء صغير فقط من ترسانة الموت والدمار التي سمح لبنان بتكديسها في الجزء الجنوبي من أراضيه. ألم يحن للبنان الوقت لأن يمسك بزمام مصيره بدلا من مناداة مجلس الأمن والمجتمع الدولي؟ أما حان الوقت للجيش اللبناني، الموجود هناك، أن يتخذ الإجراءات لتخليص نفسه من ذلك الوحش الذي يجلب هذه الأهوال وهذا الدمار إلى شعبه؟

أعتقد حقا أن الوقت قد حان للبنان أن يعمل، إن لم يكن لسبب آخر، فعلى الأقل لكي يثبت أنه ليس صحيحا أن لبنان ليس له مستقبل وليس له حاضر، وكل ما له هو الماضي الذي يعود ويتكرر مرة تلو أخرى.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان الذي طلب الكلمة مرة أخرى.

**السيد متري** (لبنان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقول فقط بأن العنف له تاريخ. والعنف له سلالة. والظلم يولد العنف والعنف يؤدي إلى العنف. ولا يسعني إلا أن أفكر في أولئك الأطفال والشباب الصغار الذين فقدوا

أحباءهم في مجزرة قانا في عام ١٩٩٦ والذين ربما أغراهم حمل السلاح اليوم. والعنف ليس عملا في لحظة واحدة في التاريخ، بل العنف يشارك في دورة وفي عملية، وتلك الدورة بالذات هي التي نود أن نضع حدا لها.

لقد عرضت حكومتي إطارا سياسيا. ولا أعتقد أننا مستعدون للاستماع إلى عظات عما يلزمنا عمله. فنحن حكومة لم تدخر وسعا فيما يتعلق بالحوار الوطني والأخذ بعملية سياسية للوصول إلى وضع يتسنى فيه للدولة، بوصفها السلطة المركزية، بسط سيادها على كامل إقليمها الوطني. بيد أننا ندرك أنه يلزمنا دعم المجتمع الدولي، على الصعيد السياسي وغيره، لتحقيق ذلك.

وأود أيضا أن أذكر أن المؤتمر الذي عقد في روما والذي ضمّ دولا كثيرة تدعم أو تود أن تدعم لبنان من جميع الوجوه، أصدر بيانا رئاسيا أشار فيه إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وتنطوي هذه الإشارة ضمنا على أن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لم ينفذ بعد تنفيذا كاملا. وقد ذكرنا أنه ينبغي إعادة مزارع شبعا إلينا، وإطلاق سراح السجناء اللبنانيين من السجون الإسرائيلية وحصولنا على خرائط الألغام الأرضية في جنوب لبنان، التي لم نتلقاها حتى الآن.

إن وقف حلقة العنف المفرغة يتطلب شجاعة سياسية. ونحن من جانبنا لا ندخر وسعا في فتح آذاننا وعقولنا وقلوبنا أمام المقترحات البنّاءة، ولكن النقاط التي أعدها مجلس وزرائنا بالإجماع تشكل الأساس لأي إطار سياسي من أجل وضع حد للحالة المأساوية الراهنة. وقد أتينا إلى هنا لنؤكد مجددا أن التسوية السياسية ستضع نهاية للعنف، أما الذي ينبغي أن يسبق التسوية السياسية، في أي مكان من العالم، وليس فقط في لبنان، فهو وقف لإطلاق النار. فلا سبيل إلى التوصل إلى تسوية سياسية بينما مدننا وقرانا وجسورنا وبيوتنا وملاجئنا تتعرض للقصف العنيف.

إن وقف إطلاق النار مقدمة وشرط أساسي لإجراء مناقشة في المجلس بشأن أحكام اتفاق سياسي يضع نهاية للعنف الذي يعاني بلدي جرّاءه ويدفع أفدح ثمن في مقابله.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة مرة أخرى. وأعطيه الكلمة.

**السيد غيلرمان** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى لا بد لي من الاتفاق مع زميلي. فهو محق تماما فيما يقول: إن العنف فعلا يولّد العنف. والعنف الصادر من لبنان ضد إسرائيل، بعد أن جلت إسرائيل وانسحبت تماما من كل بوصة في لبنان، هو عنف فعلي. ولا يمكن تبريره؛ فقد نفدت الحجج. وعندما يقول ممثل لبنان إن بلده يريد استعادة مزارع شبعا، فعليه أن يطلب إلى جيرانه السوريين إعادتها. فهم يدّعون أن مزارع شبعا سورية. ولا نستطيع أن نعيد شيئا لا نملكه. كل ما نعرفه هو أن مجلس الأمن قد أعلن مؤكّدا وبشكل قاطع لا لبس فيه أن إسرائيل قد تركت كل ملليمتر، ليس كل بوصة، بل كل ملليمتر، من لبنان. فإلى متى يمكننا أن نمضي في الاستماع إلى هذه الحجج والأعذار تبريرا للعنف؟

إن العنف موجود لأن لبنان قد سمح للعنف بأن يمسك بزمام أموره. لقد سمح لبلد مسالم محب للمرح والمغامرة والثقافة بأن يصبح بؤرة للإرهاب ومستنقعا للكراهية. وحين يجري تحريض أولئك الأطفال على هذا النحو، فلا تنتظر منهم أن يكونوا على غير ذلك حين يكبرون. إن أولئك الأطفال ليسوا بحاجة إلى قانا لكي يكرهوننا. فما عليهم سوى أن يقرؤوا الكتب المدرسية التي يلقنهم إياها حزب الله، وأن يسمعوا العظات التي يسمعونها في أماكن دراستهم وصلاتهم. إنهم لا يحتاجون إلى تحريض آخر. وأرى أنه لا يولد طفل وهو يريد أن يكون انتحاريا، ولا تضع أم طفلا وهي تريد له أن يصبح شهيدا. أما إذا

كانت تلك هي الثقافة التي ينشؤون فيها، فالعنف حقا يولّد العنف.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): طلب الوزير متري الكلمة من جديد. وأعطيه الكلمة بكل سرور، آملا أن تنتهي المناقشة الشيقة التي نصغي إليها بإمعان شديد بمثل ما بدأت به من الوقار.

**السيد متري** (لبنان) (تكلم بالانكليزية): أظن أني قلت كل ما كنت أريد أن أقوله. وأعتقد أن الكراهية ليست في جينات أي من الناس. الكراهية ليست في ثقافتنا، ولا في ثقافة أحد. إن هذه الحرب ستولّد الكراهية، كما تولّد اليأس، وتعمّق الإحباط، وتحدث الشعور بالحرمان والإذلال. وهناك تاريخ لهذا، تاريخ من الظلم. ولديّ ثقة بأن جميع أعضاء المجلس يعلمون أي تاريخ أتكلم عنه.

أما فيما يتعلق بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، فكنت أقتبس من بيان روما الرئاسي لأشير إلى أن لبنان ليس وحده الذي يؤكد ضرورة إعادة مزارع شبعا والسجناء اللبنانيين وخرائط الألغام الأرضية في جنوب لبنان. ثمة تفهم أكبر لدى المجتمع الدولي بشأن تلك الطلبات المشروعة. وأعتقد أن تلبية هذه الطلبات المشروعة تشكل جزءا من أي حل سياسي شريف.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في وقت سابق، أدعو أعضاء المجلس إلى الشروع في إجراء مشاورات غير رسمية عقب رفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.